العلاقة بين قياس الشبه النحوي وأساليب التأويل
عند السمين الحلبي في الدر المصون

الباحث / عبد الباسط عطية الزهراني
قسم اللغويات –فرع النحو والصرف

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأجل رسله محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد.

فقد بنى النحاة قواعدهم الأصولية في النحو العربي على أصول تمثلت: في السماع والقياس والإجماع، وكثرت مسائلهم في القياس، إذ هو بمثابة ربط بين القواعد النحوية، فإذا وجدوا ما يخالف تلك القواعد أولوها وحللوها وعللوها حتى ألحقوا الفروع بالأصول وحملوها عليها. ولعل من أهم أنواع القياس: قياس الشبه الذي يقوم بحمل الفرع على الأصل، أو إلحاق الفرع بالأصل بغير العلة التي عُلِّق عليها الحكم، قال ابن الأنباري: "أن تحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل " [1]. وفي التعريف يتبادر إلى الذهن أن هناك مسائل أخرى تتعلق بذلك وهي الحمل على النظير والحمل على النقيض، إذ هي كذلك بمثابة فكر لجأ إليه النحاة عند وجود قاعدة نحوية تخالف ما أصلوها. وهذا يدعو إلى دراسة هذه العلاقة فيما بينهم من خلال هذا البحث الذي خصص في كتاب الدر المصون لكونه يحوي مادة ثرية تبين تلك العلاقة. وأتمنى أن يكون فيه إضافة إلى البحث العلمي منطلقا من محاور البحث الرئيسة التي تعارف عليها.

مشكلة البحث :-

يسعى البحث للكشف عن العلاقة قياس الشبه وأساليب التأويل النحوي عند السمين في ضوء ضوابط القواعد النحوية في عملية المشابهة.

أسئلة البحث

-ما العلاقة بين قياس الشبه وبين أساليب التأويل النحوي؟

- ما المنهج الذي اتبعه السمين في الدر المصون في إقامة العلاقة بين قياس الشبه وأساليب التأويل النحوي؟

---

[1]() ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١٠٧

– ما أساليب التأويل في الدر المصون؟

–كيف استطاع السمين توظيف العلاقة بين قياس الشبه وأساليب التأويل النحوي في الدر المصون؟

أهمية البحث

- تكمن أهمية الموضوع في بيان مدى ارتباط قياس الشبه بأساليب التأويل النحوي، فهي تغطي كثيرا من الدراسات النحوية في هذا الجانب.
- الكشف عن العمق الفكري لدى النحاة من خلال ربط القواعد النحوية بعضها ببعض.
- يسعى البحث إلى تفسير الواقع النحوي وتأويله.

أهداف البحث

–الربط بين القواعد النحوية التي يشترك فيها قياس الشبه بأساليب التأويل عند النحاة.

–توضيح قيمة العلاقة بين قياس الشبه وأساليب التأويل النحوي الأخرى من حيث توظيفها وكيفية توجيهها في المسألة.

منهج البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي؛ إذ يقوم على وصف قياس الشبه وصفا دقيقا يتمثل فيما قاله السمين الحلبي وإيضاح العلاقة بينه وبين أساليب التأويل، ثم الترجيح للمسألة متبعا التحليل فيها، ومعتمدا على أقوال النحاة، وما دون في كتب الإعراب وكتب المعاني إضافة إلى كتب التفسير؛ حتى يتسنى الوقوف على النتيجة التي تُقرها المسألة.

- أما البحث فقد جاء في مبحثين:

المبحث الأول: حمل النظير على النظير

المبحث الثاني: حمل الضد على الضد (الحمل على النقيض).

ثم تعقبه خاتمة تحتوي نتائج للدراسة مستندة على مصادر ومراجع للبحث.

العلاقة بين قياس الشبه وأساليب التأويل النحوي

اهتم النحاة بالعلاقة بين قياس الشبه والتأويل النحوي في مادتهم، إذ يُعدَّ وسيلة للمحافظة على الأصل النحوي الذي وضعوه، فجاءت أكثر تأويلاتهم للنصوص في فلك المحافظة على هذا الأصل من الشواهد التي قد تزعزعه وتبعده، فيعود الاضطراب على ما أصَّلوه وقَعَّدوه، فكان التأويل هو المهرع الذي يلجؤون إليه عند تتصادم النصوص والشواهد؛ فهو

تفسير لمآل الشيء، وبيان عاقبته التي يصير إليها. جاء في اللغة: أوَّل الكلام تأويلاً، وتأوله: دبره، وقدّره، وفسّره".[2]

وقد عرف أبو البركات الأنباري قياس الشبه: "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العَّلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل"[3]. أي: أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، من غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم"[4]. وهذا يدل على أن الحمل وقياس الشبه قائم على تصور علاقة بين المحمول والمحمول عليه وإعطاؤه حكمه، أو إجراؤه مجراه سواء حصل بقصد أو بغير قصد؛ أي قرب أو تشابه بين الشيئين، قال محمد عرفة: "إن الشيء إذا أشبه الشيء في اللفظ أو المعنى أُعطي الشبيه حكم شبيهه، ويرجع أن يكون هذا الشبه من غير قصد"[5]. فكأنه يُتيح مجالاً للفكر عند النحوي، وهذا ما جعل بعض النحاة المحدثين يُطلق عليه بالقياس العقلي [6]؛ لأن العقل له دور في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام".[7]

فلم يستخدم النحاة كل منهما عبثاً، وإنما جاء ليبيح استعمالاً مرتبطاً بالسياق، معبراً به المتكلم عن غايات يحققها؛ ليثبت صحة ما أدلى به، ضمن قواعد ومبادئ مقررة في قواعدهم.

وعلى ضوء ذلك ارتباط التأويل بقياس الشبه، فكما أن قياس الشبه قائم على حمل فرع أصل بغير علة، فكذلك التأويل يترادف معه في مصطلحات أظهرت ذلك الارتباط تمثلت: في حمل النظير على النظير، وحمل النقيض على النقيض، إذ هي محور هذا الفصل الذي يتطلب تناولها، ويمكن عرضها في مبحثين:

---

[1][2] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (أول باب اللام فصل الهمزة)، دار الكتب المصرية، ١٣٥٢هـ.

[2][3] أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٣٧٧، ١٩٥٧م (١٠٧).

[3][4] المرجع السابق، الصفحة (١٠٧، ١٠٨).

[4][5] عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (١٣١).

[5][6] عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م (٨٣).

[6][7] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المبحث الأول: حمل النظير على النظير.

استعمل النحاة والمفسرون هذا المصطلح في كتبهم؛ لتفسير بعض الظواهر النحوية وتعليلها، وعلى كثرة استعماله لم يُحدد في كتبهم ضوابطه، ولم يُبيَّن الأساس الذي اعتمدوا عليه، وإنما كان أحد الطرق التي لجأوا إليها؛ لتأويل النصوص التي وردت في الكلام العربي الفصيح مما يأت موافقاً للقواعد النحوية؛ وذلك لتقريبه المعاني وتسهيلها على الدارسين والإحاطة بها: "والنظير: المِثْل، وقيل: المِثْل في كل شيء، وفلان نظيرك، أي: مثلك؛ لأنه إذا نظر إليهما رأهما سواء"[8]. وعَرَّفه الرماني في الاصطلاح بقوله: " النظير هو الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الذي يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه"[9]. والمراد بحمل النظير على النظير: حمل الشيء على شيء، يُشبهه ويماثله، وقد تكون المماثلة بين المحمول والمحمول عليه في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معاً".[10]

ومن خلال التعريفات يظهر لنا أن الحمل على النظير يظهر في موضعين هما: الأول: الحمل على المعنى، والثاني: الحمل على اللفظ، وهما محاور المسائل التي وردت في الدرُّ المصون، وقد جاءت على الآتي:

المطلب الأول: الحمل على المعنى.

اعتنى النُحاة بهذا النوع من المحمولات، إذ عَدّوه من أوسعها، قال ابن جني عنه في فصل خصصه له سماه: "في الحمل على المعنى": "اعلم أن هذه الشرج – أي النوع – غور في العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً أو منظوماً كتأنيث المذكر وتذكير وتصور معنى الواحد في الجماعة..." [11]، وأورد ابن فارس له باباً سماه (باب الحمل) قال فيه: "هذا باب ما يترك حكم ظاهر لفظه، لأنه محمول على معناه" .[12]

وفي الدُّر المصون تطالعنا مسائل يتطلب عرضها تدور في فلك الحمل على المعنى منها:

---

[8] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صاد، بيروت، فصل النون (٢١٩/٥).

[9] الرماني، علي بن عيسى، رسالة منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، عمان (٧٢).

[10] الفهداوي، فلاح إبراهيم، حمل النظير على النظير عند النحويين بين النظرية والواقع اللغوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد ٨٨، ٢٠١٦، (٨).

[11] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م (٤١١/٢).

[12] ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: أحمد صقر، مؤسسة المختار،١ط،٢٠٠٥م (٤٣٨).

المسألة الأولى: التضمين.

وردت مادة (ضَمّن) في المعاجم، إذ لا تخرج دلالتها عن معنى (الإبداع والكفالة) قال ابن فارس: ضَمنت الشيء ضماناً، تكفلت به، وكل شيء جعلته في وعاء شيء فقد ضمنته".[13] وفي لسان العرب: "ضَمَّن الشيء الشيء، أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر".[14]

وفي الاصطلاح عند النحاة نجد أن سيبويه قد جعله من باب الاتساع في الكلام؛ إذ قال: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربت بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[15] . وقال عنه ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر".[16]

وقد صَرَّح به ابن هشام وشرحه بقوله: "ما يسمى تضميناً" إذ قال: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه"[17]. وهو يقع في أقسام الكلمة ويتنوع بينها، قال الزركشي: " إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأمثال، وفي الحروف..."[18] وهذا يدل على التضمين مما يتسع به الكلام من حيث المعنى.

ومن المسائل التي تتعلق بالتضمين:

١- الشبه بين الفعل المتعدي واللازم.

قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾.[19]

---

[13] ابن فارس، مُجَملُ اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م (٢١٦/١).

[14] ابن منظور، مرجع سابق (١٢٦/١٧).

[15] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣، ١٩٨٣م (٢١٧/٤).

[16] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م (٣١٠/٢).

[17] ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م (٢٠٧/١). (٧٩١/٢).

[18] الزركشي، الزركشي، محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت (٣٣٨/٣).

[19] البقرة: ٢٨

قال السمين: "و(كفر) يتعدى بحر الجر نحو: ﴿تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾، ﴿تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[20] ، وقد تَعدَّى بنفسه في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾[21] وذلك لمَّا ضُمَّن معنى جحدوا" .[22]

حدد سيبويه في الكتاب باب للتعدي واللزوم: "هذا باب الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي يتعد إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر"[23] ، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ، وجلس عمرو، والفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: "ضرب عبد الله زيداً" .[24]

وقد فصل ابن عصفور هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي بقوله: "والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع، نحو: "نصحتُ زيداً، ونصحتُ له، وإنما جُعل هذا قسماً برأسه ولم يُجعل من القسمين، لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً ، ولا نقول: "نصحت لزيد" أكثر من "نصحتُ زيداً"، فيجعل الأصل، ثم حذف حرف الجر، فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه".[25]

وقال الرضي: "وقد تكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر المفعول إليه، لكن معنى التعدية المطلقة: أن يَنُقل معنى الفعل، كالهمزة والتضعيف، ويُغيّره، وهذا المعنى مختص بالياء من بين حروف الجر، نحو: ذهبت به، وقمت به؛ أي: أذهبته، وأقمته، ولا يكون مستقراً".[26] . وفي الأمر دلالة على أن التعدية بالباء هي قائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل، وهذه المسألة تقتصر على اللازم، قال الزركشي: "فباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ

20() آل عمران: ٧٠.

21() هود: ٦٨

22()السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٧، ٢٠١٦م (٢٣٨/١).

23() سيبويه، مرجع سابق (٨٨/١).

24() ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م (٢٧٤/٢).

25() ابن عصفور، مرجع سابق، شرح جمل الزجاجي (٢٧٤/١).

26() الرضي، الرضي، محمد بن الحسن الاستراياذي النجفي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي .(2/1165)

وَأَبْصَارِهِمْ﴾[27] أي: أذهب[28] ". ولذا قال ابن مالك في ضابطها: "هي الباء – الداخلة بعد الفعل قائمة مقام الهمزة هي إيصالها إلى المفعول".[29]

قال العكبري عن الآية في التبيان: "(تكفرون) يتعدى بحرف الجر، قد عُدّى بنفسه في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾([30]) ؛ وذلك حملٌ على المعنى؛ إذ المعنى جحدوا" .[31]

وقد رجح المفسرون أن الكفر هنا بمعنى الجحد، قال الطبري في تفسيره: "كيف تكفرون بالله فتجحدون قدرته على إحيائكم بعد إماتتكم، لبعث القيامة، ومجازاة المسيء منكم بالإساءة والمحسن بالإحسان، وقد كنتم نطفاً أمواتاً في أجلاب آبائكم"[32] . وقال ابن عطية: (تكفرون) تقديرها أجاحدين"[33]. وقال ابن عاشور: "والكفر بضم الكاف مصدر سماعي للفكر ثلاثي القاصر وأصله الجحد المنعم عليه نعمة المنعم اشتق من مادة الكفر بفتح الكاف وهو الحجب والتغطية؛ لأن جاحد النعمة قد أخفى الاعتراف بها ".[34]

والراجح في المسألة أن الفعل (كفر) تضمن معنى الجحد سواء كان متعدياً بحرف الجر أو متعد بنفسه، وهذا رأي جمهور النحاة والمفسرين، فلذلك يحمل اللازم على المتعدي تارة، ويُحمل المتعديَّ على اللازم تارة أخرى؛ وذلك لأن كل منهما تضمن معنى الجحد، إلا أن الأصل في السياق للفعل اللازم.

المسألة الثانية: الشبه بين الفعل المتعدي لمفعولين وبين اللازم.

قَسَّم النحاة الفعل المتعدي إلى متعدٍ لمفعول وآخر لمفعولين وثالث إلى ثلاثة مفاعيل، وقد جعل سيبويه باباً للفعل المتعدي إلى واحد" وهذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"

---

[27] البقرة: ٢٠

[28] الزركشي، محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت (٢٥٤/٢).

[29] الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزوة عفاية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م (٣٧٨/١).

[30] هود:٦٠

[31] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين -١٤١٩-١٩٩٨م، التبيان في إعراب القرآن (٤٥/١).

[32] الطبري، محمد بن جرير جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للنشر. .(1/156)

[33] ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١٤٢٢- ٢٠٠١م (١١٣/١).

[34] ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، ١٩٨٤م (٣٧٥/١).

[35]، كما جعل للمتعدي إلى مفعولين باباً آخر قال عنه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى الأول[36] . وفَسَّر الزجاجي قوله سيبويه: "أي أن تجعله على قسمين يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين، نحو: كسوتَ زيداً ثوباً، وقسم لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين هو (ظننتُ) و(علمت) و(رأيت)و(وجدت)و(أنبأت) و(أخرت)[37] . إلا أن الزجاجي قد أشار أيضاً أن الفعل المتعدي قد يتعدى بحرف جر، قال: "قسم يتعدى بنفسه أي يطلب مفعولاً به واحداً ويكون المفعول به يحل به الفعل نح: ضربت زيداً، ألا ترى أن ضربت تطلب مضروباً: زيداً أو غيره، ويكون ذلك المضروب قد حَل به الضرب، وقسم يتعدى إلى واحد بحرف الجر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً، إلا أنه لا يكون محلاً للفعل نحو: مررت بزيد وجئت إلى عمرو، ألا ترى أن المرور لا يحل بزيد ولا المجئ بعمرو، وقسم ثالث يتعدى إلى واحد بنفسه تارة وبحرف الجر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو:نصحت زيداً ونصحت له؛ لأنه وإنما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعل من القسمين؛ لأنه قد جعل الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر" .[38]

–قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.[39]

قال السمين: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ "أستغفر" يتعدى لاثنين أولهما بنفسه والثاني بـ(مِنْ) نحو: استغفرت الله من ذنبي، وقد يُحذف حرف الجر كقوله:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ** رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

هذا مذهب سيبويه[40] وجمهور الناس. وقال ابن الطراءة: إنه يتعدى إليهما بنفسه أصالة، وإنما يتعدى بـ(من) لتضمنه معنى ما يتعدّى بها، فعنده "أستغفر الله من كذا" بمعنى تُبت إليه

35() سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون (٣٧/١).
36() المرجع السابق، (٣٩/١).
37() الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت، 1399،.(1/278) 1979
38() المرجع السابق، (٢٧٣/١، ٢٧٤).
39() البقرة: ١٩٩
40() سيبويه، مرجع سابق (١٧/١).

من كذا...".[41] . قال الزجاج في معنى الآية: "أي: سلوه أن يغفر لكم من مخالفتكم الناس في الإفاضة والموقف".[42]

وقد أشار المفسرون أيضاً أن الفعل متعد بحرف الجر؛ لأنه تضمن معنى (مِنْ) قال الزمخشري: "واستغفروا الله من مخالفتكم في الموقف ونحو ذلك من جاهليتكم".[43] وتابعه أبو السعود [44] والألوسي.[45]

وهذا يدل على أن الفعل المتعدي لم يكتف بمفعول واحد، بل تعدى إلى المفعول الثاني إلا أنه لم يصل إليه إلا بحرف جر؛ لأن السياق يقتضي ذلك، فهو بهذه الصورة يشبه الفعل اللازم في أنه يتعدى بحرف جر. فعُديَّ بحرف جر؛ ليقتضي أنه أصل في السياق؛ لأنه تضمن معنى ذلك الحروف. قال ابن عطية: " المعنى واستغفروا من فعلكم الذي كان مخالفاً لسنة إبراهيم في وقوفكم بقزح من المزدلفة".[46]

المسألة الثالثة/ تعدية الفعل بغير الحرف الذي وضع له

قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾.[47]

قال السمين: "وعُدِّي (الرفث) بإلى، وإنما يتعدى بالباء لما ضُمِّن مِنْ معنى الإقصاء، كأنه قيل: أحلُّ لكم الإفضاءُ إلى نسائكم بالرفث" .[48]

ذهب النُحاة إلى أن الفعل (رفث) يتعدى بالباء في الأصل، ولكنه تضمن معنى (إلى) فعدي بها، قال ابن جني: "وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى) كقولك: (أفضيت إلى المرأة) جئت

41() السمين الحلبي، مرجع سابق (٣٣٦/٢).

42() الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م (٢٧٣/١).

43 ()الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق، عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م..(1/412)

44() أبو السعود، محمد محمد العمادي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت. .(1/209)

45() الالوسي محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: فادي المغربي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣١ ٢٠١٠م .(3/196)

46() ابن عطية، مرجع سابق (٢٧٦/١).

47() البقرة: ١٨٧

48() السمين الحلبي، مرجع سابق (٢٩٢/٢).

بـ(إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه" [49]، فكأنه قال: "الإفضاء إلى نسائكم"[50] . وعلق الرضي على أنها ليست أصلية في هذا الموضع بقوله: "واعلم أنَّ (إلى) تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف"[51] . الأصل في (الرفث) أن يتعدى بالباء، فضمَّن الرفث معنى الإقصاء فعدَّى بـ(إلى) مثل قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [52] [53].

وقد اعترض الزمخشري عن هذا القول إذ رأى أنه يُعدل من الكتابة بالإفضاء إلى الكتابة بالرفث استهجاناً لما وجد منهم مثل الإباحة إذ قال: " فإن قلت: لم كني ههنا بلفظ (الرفث) الدال على معنى القبح؟ قلت: استهجاناً لما وجد منهم معهم قبل الإباحة، كما سماها اختياناً لأنفسهم"[54] . إلا أنه عدل عن رأيه بقوله: "فإن قلت لهم عُدّي (الرفث) بـ(إلى)؟ قلت: لتضمينه معنى الإفضاء"[55] . وهو بذلك يدل على متابعته لجمهور النحاة والمفسرين، أيدهم الألوسي المسألة [56]. ويمكن القول في خلاصة المسألة:

إن الفعل (رفث) في الأصل يتعدى بالباء، إلا تعدى بغير الباء لأنه تَضمَّن معنى الإفضاء فدَلَّ السياق على أنه حملٌ في المعنى وليس بأصل للفعل في التعدية.

ثانياً: الحمل بين الأفعال (الماضي والمضارع) من حيث الزمن.

جاءت الشواهد النحوية دالة على أن الفعل الماضي يقع موضع الفعل المضارع ويدل على معناه، وكذلك المضارع يقع موقع الماضي ويدل على معناه، قال سيبويه: "وقد تقعُ (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْناه) في بعض المواضع"[57]. وذكر ابن جني أنَّ أبا بكر السراج – ابن السراج – قال: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنَّهُ لمَّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خُولف بين مُثَلها، ليكون ذلك دليلاً على المراد

---

[49] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م (٥١٠/٢).

[50] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي وآخرون، دار سركين للنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م (٣٦٤/٢).

[51] الرضي، مرجع سابق (١١٤٩/٢).

[52] النساء: ٢١

[53] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب (٧٩١/٢).

[54] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف (٢٢٠/١).

[55] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف (٢٢٠/١).

[56] الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني (١٣٩/٣).

[57] سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون (٢٤/٣).

منها، وقال: فإن أُمِن اللَّبسُ فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض[58]" . وقد صنَّفه ابن المؤدب الماضي إلى ثلاثة أنواع، وذكر منها الماضي الممثل: ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان بلفظ الماضي وهو مراهن أو مستقبلٌ، وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ [59]. وقد خصص ابن هشام في المغني قاعدة لذلك إذ قال: إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهدٌ حالة الأخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[60] ، لأن لام الابتداء للحال"[61] ؟ وقال السيوطي في المزهر: " ومن سن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ الماضي وهو حاضرٌ أو مستقبل، أو بلفظ المستقبل وهو ماضٍ". [62]

-قال تعالى: ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾.[63]

قال السمين:"في (أتى) وجهان: أحدهما: – وهو المشهور – أنه ماض لفظا مستقبل معنى؛ إذ المراد به يوم القيامة، وإنما أبرز في صورة ما وقع وانقضى تحقيقا له ولصدق المخبر به. والثاني: أنه على بابه، والمراد به مقدماته وأوئله، وهو نصر رسوله صلى الله عليه وسلم ".[64]

قال النحاس: " ويكون (أتى) بمعنى يأتي إلا سيبويه لايجيز أن يكون (فعل) بمعنى يفعل ويجيز أن يكون يفعل بمعنى فعل؛ لأنه يكون محكيا " "[65]. وقال القيسي: " هم بمعنى يأتي (أمر الله) وحسن لفظ الماضي في موضع المستقبل لصدق إتيان الأمر فصار في أنه لابد أن يأتي بمنزلة ما قد مضى وكان، فحسن الأخبار عنه بالمضي وأكثر مايكون هذا فيما يخبرنا الله جل ذكره أنه يكون، فلصحة وقوعه وصدق المخبر به كأنه شيء قد كان [66].

58() ابن جني، مرجع سابق، الخصائص (٣٣١/٣).

59() ابن المؤدب، محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م (٣٦).

60() النحل: ١٢٤

61() ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب (٧٩٧/٢).

62() السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، .(1/335)

63 () النحل :١.

64 ()السمين الحلبي، مرجع سابق (١٨٧/٧).

65 ( ) النحاس, مرجع سابق (٤٩٦).

66( ) الفيسي، مرجع سابق (٢/ ٤٣٧).

وقال الأنباري:" أقام الماضي مقام المستقبل؛ لتحقيق إثبات الأمر وصدقه "[67]. وأضاف العكبري:" ولما كان خبر الله صدقا جاز قطعا أن يعبر بالماضي عن المستقبل "[68]. وقد أشار المفسرون إلى مجيء الماضي بمعنى المستقبل في الآية فهذا ابن عطية يقول:" وقوله (أتى)على هذا القول إخبار ما يأتي، وصح ذلك من جهة التأكيد، وإذا كان الخبر حقا فيؤكد المستقبل بأن يخرج في صيغة المستقبل؛ أي كأنه لوضوحه والثقة به قد وقع، ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لصدق وقوعه "[69], ونقل القرطبي [70]قول النحاة في المسألة، وأكد أبو حيان أنه عبر بالماضي لقرب وقوعه وتحققه، ووافقه ابن عاشور[71] في القول بذلك.

وعلى هذا فالراجح أن الماضي يحمل على المستقبل؛ وذلك لتحقق وقوعه، وهو رأي الجمهور.

ثالثاً: الحمل على النوع.

أولاً: حمل المؤنث على المذكر، وحمل المذكر على المؤنث.

رأى سيبويه أن الأشياء كلها في الأصل تعود إلى التذكير، قال: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير"[72] . ويرى ابن جني أن تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب[73] . ونظر ابن الشجري إلى أن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، فقال: "إذا كانوا قد أنتو المذكر على المعنى، فتذكير المؤنث أسهل؛ لأنه حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع"[74] . وقال أيضاً: "ولما كانت التأنيث فرع التذكير؛ لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير"[75]. وأشار السيوطي إلى أن تذكير

---

67 ( ) الأنباري، مرجع سابق (٧٤/٢).

68 ( ) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن (٧٨٨/٢).

69 ( ) ابن عطية، مرجع سابق (٣٧٧/٣).

70 ( ) القرطبي، مرجع سابق (٢٦٦/١٢).

71 () ابن عاشور، مرجع سابق (١٤/ ٩٦).

72() سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون (٢٢/١).

73() ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، فصل في الحمل على المعنى (٥٧٨/٣).

74() ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد، أمالي ابن الشجري. (٢٠٢/٣، ٢٠٣).

75() المرجع السابق، (١٢٤٧/٢).

المؤنث وتأنيث المذكر من باب الحمل على المعنى".[76] وهذا دلالة على أن التذكير أصلاً والتأنيث فرعاً، قال ابن يعيش: "والفرع أحط رتبة من الأصل".[77]

–قال تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾.[78]

قال السمين: "قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾، صفة أخرى: أي: مشتقة بسبب هوله. وإنما لم تؤنث الصفة لأحد وجوه منها: تأويلها بمعنى السَّقْف. ومنها: أنها على النَّسب أي: ذات انفطار نحو: مُرْضِعٍ وحائض. ومنها: أنها تُذَكَّر وتؤنّثُ. أنشد الفراء: [79]

ولو رفع السماء إليه قوماً لَحِقْنا بالسَّماءِ وبالسّحابِ

ومنها: أنها اسم جنس يُفرَّ بينه وبين واحدة بالتاء فيُقال: سماءه وقد تقدم أن في اسم الجنس التذكير والتأنيث؛ ولهذا قال الفارسي: "هو كقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[80] , ﴿الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾[81] ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[82] يعني فجاء على أحد الجائزين".[83]

قال الزجاج: "وقوله منفطر به" ولم يقل منفطرة، ومنفطرة جائز، وعليه جاء ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[84] ولا يجوز أن يقرأ في هذا الموضع: السماء منفطرة به لخلاف المصحف. والتذكير على ضربين: أحدهما: على معنى السماء معناه السقف، قال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾[85] والوجه الثاني على قوله: امرأة مرضع؛ أي من جهة النسب، المعنى: السماء ذات انفطار، كما تقول امرأة مرضع أي ذات رضاع"[86]. وقال النحاس: "ولم يقل منفطرة والسماء مؤنثة في هذا ثلاثة أقوال: قال الخليل رحمه الله: وهو كما

76() السيوطي، مرجع سابق، الأشباه والنظائر (٢٧١/٢).

77() ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر (٨٧/٥).

78() المزمل: ١٨

79() الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق د/عماد الدين آل الدرويش، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م (٩١٥/٢).

80() القمر: ٧

81() يس:٨٠

82() القمر: ٢٠

83() الزمخشري، مرجع سابق (١٧٨/٤).

84() الانشقاق:١

85() الأنبياء:٣٢

86() الزجاج، مرجع سابق (٢٤٣/٥).

تقول (شاة) مُفعلٌ يريد على النسب، وقيل حُمِل التذكير على معنى السقف[87] ، والقول الثالث: قول الفراء: إنَّ السماء تؤنث وتذكر، فجاء على التذكير" .[88]

وأضاف قال العكبري معلقاً على (منفطر): و"منفطر" بغير تاء النسب، أي ذات انفطار، وقيل: ذُكرِّ حملاً على معنى السقف، وقيل: السماء تذكر وتؤنث".[89]

وناقش المفسرون المسألة، قال الطبري: "وذُكرِّت السماء في هذا الموضع؛ لأن العرب تُذكرُها وتؤنثها، فمن ذكرَّها وجهَّها إلى السقف، كما يقال: هذا سماء بيت السقفة. وقد يجوز أن يكون تذكيرهم إياها؛ لأنها من الأسماء التي لا فصل فيها بين مؤنثها ومذكرها"[90] . وقد وضح ابن عطية تلك المسألة بقوله: "وقيل من حيث لم يكن تأنيثها حقيقياً، جاز أن تسقط علامة التأنيث لها، وقيل لم يرد اللفظ قصد السماء بعينها، وإنما أراد ما علا من مخلوقات الله كأنه قصد السقف فذكر على هذا المعنى"[91] . وقد أخذ القرطبي برأي ابن عمرو بن العلاء في تأنيثها بأنه من قِبلَ المجاز[92] . وقد نقل أبو حيان قول الزمخشري مبيناً وجهاً آخر للتأنيث بقوله: "وقال الزمخشري: والسماء شيء منفطر، فجعل (منفطر) صنفه لخبر محذوف مقدر بمذكر وهو شيء"[93] . وأضاف أبو السعود: "والتذكير لإجرائه على موصوف مذكر أي شيء منفطر عبر عنها بذلك للتنبيه على أنه تبدلت حقيقتها وزال عنها اسمها ورسمها، ولم يبق منها إلا ما يعبر عنه بالشيء"[94] . وذكر ابن عاشور تعللاً قال فيه: "ولعل العدول في الآية من الاستعمال شائع في الكلام الفصيح في إجراء السماء على التأنيث إلى التذكير إيثاراً لتخفيف الوصف؛ لأنه الماضي به بصيغة (منفعل) بحرفي زيادة وهما الميم والنون كانت الكلمة معرضة للنقل إذا ألحق بها حرف زائد آخر ثالث، وهو هاء التأنيث فيحصل فيها ثقل يجنبه الكلام البالغ غاية الفصاحة، ألا ترى أنها لم تجر على التذكير في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾[95] إذ ليس في الفعل إلا حرف مزيد واحد وهو

87() النحاس، مرجع سابق (٢١٦).
88() ينظر الصفحة السابقة من البحث.
89() العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن (١٢٤٨/٢).
90() الطبري، مرجع سابق (٣٩١/٢٣، ٣٩٢).
91() ابن عطية، مرجع سابق (٣٩٠/٥).
92() القرطبي، مرجع سابق (٢١/ ٣٤٢-٣٤٣).
93() أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط (٣٥٧/٨).
94() أبو السعود، مرجع سابق (٥٢/٩).
95() الانفطار:١

النون؛ إذ لا اعتداد بهمزة الوصل؛ لأنها ساقطة في حالة الوصل، فجاء بعدها تاء التأنيث"[96]. وهذا يدل على التذكير هو الراجح لوجوه عدة:

١-لا يجوز القراءة بالتأنيث؛ لأن ذلك خلاف المصحف بالإضافة إن وجود الهاء التي للتأنيث يؤدي إلى الثقل في الكلام فيحل بفصاحته في التركيب.

٢-أنها حُمِلت على معنى السقف، وهذا ما قاله به جمهور النُحاة والمفسرين، فلذلك عُدا التذكير أصلاً، نظراً لما يقتضيه السياق، والتأنيث فرع له.

المطلب الثاني: الحمل على اللفظ.

عَدَّ النحاة على اللفظ أولى من الحمل على المعنى، قال ابن عصفور: الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى من ذلك قوله: [97]

أأنت الهلالِيُّ الذي كنت مَرّةً سمِعْنا به والأرجى المغَّلبُ

وقد أشار الرضي إلى أنه هو القياس في كلام العرب "فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأنيس والأكثر في كلامهم"[98] . ووافقه الزركشي بقوله: "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والمعنى، بُدئ باللفظ ثم المعنى،هذا هوالجادة في القرآن، كقوله تعالى﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾[99] أفرد أولاً باعتبار، ثم جمع ثانياً باعتبار المعنى فقال: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[101] [100]". قال السيوطي معلقاً على تلك القاعدة: "وعلل بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، أما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، بأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق". [102]

وقد خصص ابن هشام في قواعده الكلية إذ قال عنه: "وهو ما أعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه"[103]. وله مسائل في الدَّر المصون تناولها السمين يتطلب عرضها منها:

---

[96] ابن عاشور، مرجع سابق (٢٩/ ٢٧٧-٢٧٨).

[97] ابن عصفور، المقرب (٩٧).

[98] الرضي، مرجع سابق (٥٨١/٢).

[99] البقرة: ٨

[100] البقرة: ٨

[101] الزركشي، مرجع سابق، البرهان في علوم القرآن (٦٧٣).

[102] السيوطي، مرجع سابق، الأشباه والنظائر (١١٥/٢).

[103] ابن هشام، مرجع سابق، مغني اللبيب (٧٨٤/٢).

المسألة الأولى: الشبه في حذف فاعل التعجب (أفعل به) وبين الفعل الأمر في اللفظ.

قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾.[104]

قال السمين:" وأصح الأعاريب فيه كما تقرر في علم النحو[105] ؛ أن فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ؛ لأن (أَفْعِلْ) أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، ولا يجوز حذف هذه الباء إلا مع أنْ وأنَّ كقوله:

تَرَدَّدَ فيها ضوؤُها وشعاعُها فأحصنْ وأزْينْ لامرِئ أن تَسَرْبلا

أي: بأن تَسَرْبَلَ، فالمجرور مرفوع المحلِّ، ولا ضمير في أفْعِلْ.

وقول ثانٍ: أن الفاعل مضمرُ، والمراد به المتكلم كأنَّ المتكلم بأمر نفسه بذلك والمجرور بعده في نصب، ويُعزى هذا للزجاج.[106] ولنا قول ثالث[107] : أن الفاعل ضميرُ المصدر، والمجرور منصوب المحل أيضاً، والتقدير: أحسِنْ يا حُسْنُ بزيد. ولشبه هذا الفاعل عند الجمهور بالفضلة لفظاً جاز حذف للدلالة عليه كهذه الآية فإن تقديره: "وأبصر بهم".[108]

قال الرضي: "وأمَّا أحسِنْ بزيدٍ، فعند سيبويه: أفعِل صورته أمر ومعناه الماضي، من أفْعَلَ، أي صار ذا فِعل، كألحَمَ أي صار ذا لحم، والباء زائدة في الفاعل لازمة".[109] وقال النحاس:" ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى التعجب.[110] وقال الأنباري: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ لفظه لفظ الأمر وليس وإنما هو تعجب.[111] "

وأكَّد ذلك العكبري[112] ، وحكى عنه الزجاج أنه أمر حقيقة، ونقل الرضي قول من أيَّد بكونه أمراً حقيقة. إذ قال: "قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف: إنَّ أحْسِنْ أمرٌ لكل واحدٍ بأنْ يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحُسْنِ كيف شئت"[113]. وقد ضَعَّف القول بأنه أمر العكبري من ثلاثة أوجه:

104() مريم:٣٨

105() ينظر الارتشاف (٣٤/٣).

106() الزجاج، مرجع سابق (٣٠/٣) ينظر الدر المصون (٦٠٢/٧).

107() نسب لأبي حيان هذا القول لابن كيسان وابن الطراوة في الارتشاف (٣٥/٣)، ينظر الدر المصون (٦٠٣/٧).

108() السمين الحلبي، مرجع سابق (٦٠٢/٧، ٦٠٣).

109() الرضي، مرجع سابق (١٠٩٧/٢).

110() النحاس، مرجع سابق (٥٦٧).

111() ابن الأنباري، مرجع سابق، البيان في إعراب غريب القرآن (١٢٦/٢).

112() العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن (٨٧٥/٢).

113() الرضي، مرجع سابق (١٠٩٧/٢).

أحدها: أن الأمر طلب إيقاع الفعل والتعجب لا يكون إلا من أمرٍ قد وجد.
والثاني: أنه يصح أن يُقال في جواب هذا الكلام: صدقت أو كذبت، وليس كذلك حقيقة الأمر. والثالث: أن لفظه واحد يكون في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث كقولك: يا زيدان أحسن بعمرو!", [114]

قال ابن عطية مؤيداً لذلك: "وحكى الطبري عن أبي العالية أنه قال: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ هي بمعنى الأمر للرسول الكريم صلى عليه وسلم؛ أي: أسمع الناس اليوم وأبصرهم بهم وبحديثهم ماذا يصنع بهم من العذاب إذ أتوا محشورين مغلوبين"[115]. وقال القرطبي: "قال أبو العباس: العرب تقول هذا في موضع تعجب، فتقول: "أسمع بزيد وأبصر بزيد"[116]. ونقل الباقولي عن النحاة أنه جاء في صورة الأمر ومعناه الماضي من أفعل؛ أي صار ذا فعل [117].

أما أبو السعود والألوسي وابن عاشور فقد حملوا المسألة على ما يقتضيه المعنى، فقد يكون تعجباً تارة ويكون أمراً تارة أخرى، قال أبو السعود: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ تعجب من حدة سمعهم وأبصارهم يومئذ، ومعناه أن أسماعهم وأبصارهم (يوم يأتوننا) للحساب والجزاء أي يوم القيامة جديد بأن يتعجب منها بعد أن كانوا في الدنيا صماً عمياً والجار والمجرور في موقع الرفع، وقيل أمر بأن يسمعهم ويبصرهم مواعيد ذلك اليوم وما يحيق بهم فيه في حيز النصب ﴿لٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾ أي: في الدنيا"[118] . وقال الألوسي: "أَسْمِعْ" أمر حقيقي، وفاعله مستتر وجوباً. وقيل: في التعحب أيضاً إن كذلك، والفاعل ضمير المصدر[119] ، وأضاف ابن عاشور قائلاً: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ صيغتا تعجب، وهو تعجب على لسان الرسول والمؤمنين، وجُوِّز أن يكون غير مستعمل في التعجب بل صادف أن جاء على صورة التعجب، وإنما هو على أصل وضعه أمر للمخاطب غير المعين بأن يسمع ويُبصر

114() العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب (١٤٧).
115() ابن عطية، مرجع سابق (١٦/٤، ١٧).
116() القرطبي، مرجع سابق (١٣/ ٤٥٤، ٤٥٥).
117() الباقولي، مرجع سابق (٧٩٤/٢)، وينظر ابن يعيش، مرجع سابق (١٤٨/٧)، السيوطي، مرجع سابق، الهمع (٥٧/٥-٥٩).
118() أبو السعود، مرجع سابق (٢٦٥/٥).
119() الألوسي، مرجع سابق (٨٨/١٦).

بسببهم، ومعمول السمع والبصر محذوف لقصد التعميم ليشمل كل ما يصح أن يُسمع وأن يُبصر، وهذا كناية عن التهديد".[120]

وعلى هذا فالراجح في المسألة:

١- أنها صيغة تعجب جاءت على صورة الأمر أو بمعنى الأمر، وهذا هو رأي جمهور النحاة والمفسرين.

٢- أن الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً سواء أكان مستتراً أو ظاهراً، إلا أن هذه الصورة تختص بالتعجب؛ لأنه لا يمكن أن يحل الضمير المرفوع في هذا الموضع، وقد برَّر ذلك عباس حسن بقوله: "يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلاً في آية: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ إنما جاء خلفاً عن (واو الجماعة) للغائبين؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف: (اسمعوا) ولما كانت واو الجماعة لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد (باء الجر) الزائدة لزوماً. ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير "هم" مكانه؛ لأنه الضمير الذي يصلح للرفع والجر مع دلالته على جماعة الغائبين .[121]

المسألة الثانية/حمل المثنى على المفرد:

قال تعالى: ﴿فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾[122]

قال السمين: " قوله: ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾: (بشر) يقع على الواحد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث. قال تعالى: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[123] وقد يُطابق. ومنه هذه الآية. وأمَّا إفراد (مِثلِنا) فلإنه يجري مجرى المصادر في الإفراد والتذكير، ولا يؤنث أصلاً، وقد يطابق ما هو له تثنية لقوله: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾[124] وجمعاً كقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾[125] ، وقيل: أُريد المماثلة في البشرية لا الكمية وقيل اكتفي بالواحد عن الاثنين".[126]

نص النُحاة على المفرد أصل للمثنى والجمع بنوعيه؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة تجعله مفرداً، وإنما يحتاج إليها الجمع والمثنى، قال سيبويه: "واعلم أن الواحد أشد تمكناً من

120() ابن عاشور، مرجع سابق (١٠٧/١٦).

121() عباس حسن، مرجع سابق، الهامش (٢٦٧/٣).

122() المؤمنون: ٤٧

123() يس:١٥

124() آل عمران: ١٣

125() محمد:٣٨

126() السمين الحلبي، مرجع سابق (٣٤٧/٨).

الجميع، لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد، ومفاتيح"[127] . فالمفرد هو الأصل؛ لأنه السابق والأول، ولأنه المتمكن، ولا يحتاج إلى علامة[128] . ولا يقتصر ذلك على التثنية والجمع، بل حتى الجملة، إذ أشار ابن السراج أن الاسم لفظ مفرد، وهو الأصل، قال: "الأصل للمفرد، والجملة فرع، ولا ينبغي أن يتقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم"[129] . إلا أن السياق قد يقتضي أن تحمل أحدهما على الآخر. قال الزمخشري: "البشر يكون واحداً وجمعاً: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[130] ، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[131] و(مثل)و(غير) يوصف بهما: الاثنان، والجمع، والمذكر، والمؤنث ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾." [133] [132]

قال ابن الأنباري: "وكذلك: البشر، الإنسان، يقع على الواحد وعلى الجميع"[134] . "ولما أطلق على الواحد جازت تثنية فذلك جاء ﴿ لِبَشَرَيْنِ ﴾[135] ولم يثن المثل نظراً إلى كونه في حكم المصدر"[136] .وهو مما يصح التزام إفراده وتذكيره دون نظر إلى مخالفة صيغة موصوفة[137] . قال الألوسي في روح المعاني: "ولو أفرد البشر لصح؛ لأنه اسم جنس يُطلق على الواحد وغيره، وكذا لو ثنى المِثْلَ فإنه جاء مثنى في قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ ومجموعاً في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ ، نظراً إلى أنه في تأويل الوصف، إلا أن المرجح لتثنية الأول وإفراد الثاني الإشارة بالأول إلى قلتهما وافرادهما عن قومهما مع كثرة الملأ واجتماعهم، وبالتالي إلى تماثلهم حتى كأنهم من البشرين شيء واحد، وهو أدّل على ما

127() سيبويه، مرجع سابق، تحقيق عبد السلام هارون (٢٢/١).

128() عبد الحليم محمد عبد الله، الأصول والفروع في كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ٢٠١٧م (٤٥).

129() ابن السراج، مرجع سابق (٦٢/٢).

130() مريم: ١٧

131() مريم: ٢٦

132() النساء: ١٤٠

133() الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف (٢٣٣/٤).

134() ابن الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ،١٩٨١م (٣٢١/١).

135() أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط (٣٧٦/٦).

136() أبو السعود، مرجع سابق (١٣٦/٦).

137() ابن عاشور، مرجع سابق (٦٥/١٨).

عَنَوه"[138] . قال العكبري مبيناً السبب في ذلك: "إنما وَحَّد لأن المماثلة في البشرية، وليس المراد الكمية، وقيل اكتفى بالواحد عن الاثنين".[139]

وفي هذا نجد أن السياق يقتضي وصف المثنى بلفظ المفرد؛ لأن القياس أن يقول: بشرين مثلينا، فحمل المثنى على المفرد، وهذا دلالة على أن لفظ المفرد في السياق هو الأنسب؛ لأنه يحمل مدلول المِثْل بين البشر فيما بينهم.

المبحث الثاني / الحمل على النقيض (الضد على الضد)

النقيض في اللغة: هو المخالف، والنقض إفساد ما أبرمت من عقد او بناء. وناقضه في الشيء مناقضة ونقاضا: خالفه، قال الشاعر:

وكان أبو العيوف أخاً وجاراً وذا رحم، فقلت له نقاضا

أي ناقضته في قوله وهجوه إياي، والمناقضة هي القول: أن يتكلم بما يناقض معناه.[140]

أما في الاصطلاح: فقد عرفه الرماني بقوله: "هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة " .[141]

وعقد له ابن جني باب سماه بابا: "في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه"[142] قال أبو البقاء الكفوي: " فإن من دأبهم حمل النقيض على النقيض".[143]

وكما اعتد النحاة بالنظير من ضمن مراتب القياس، فإن للنقيض مرتبة أخرى في كلامهم، غير أن هناك تحت فرق بينهما، فالنظير قد يحمل على اللفظ والمعنى، أما النقيض فإنه معنوي فقط، وقد صرح بذلك ابن جماعة: "حملا للنقيض على النقيض". قال: "فيه نظر، لأن التضاد أمر معنوي، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلا، فإنه لا يقال زينتهما واحدة، لأن أحدهما ضد الآخر"[144]. إلا الحمل على النظير هو الأكثر عند النحاة، وهو ما أثبته الدر المصون ايضاً، قال السيوطي: "إن الحمل

138() الألوسي، مرجع سابق (٨٢/١٨، ٨٣).

139() العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن (٩٥٦/٢).

140() ابن منظور، مرجع سابق (مادة النقض) (٧ / ٢٤٢)

141() الرماني، الحدود في النحو، تحقيق مصطفى جواد ١٩٨٩م (١٦).

142() ابن جني، مرجع سابق، الخصائص (٤٣٩/٢)

143() الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى بن الحسن، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، طه، ١٩٩٨م (٣٧١/٤)

144() ابن جماعة، مجموعة الشاطبية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، حاشية على شرح الجابردي، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٤، ١٤٣٥م (٢٠/١)

على النظير أكثر من الحمل على النقيض"[145]. وفي هذا المبحث مسائل يتطلب عرضها تمثلت في الآتي:

المسألة الأولى: حمل (فعْلاء) على نقيضها (فِعال)

قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾.[146]

قال السمين: " وجمع عجفاء على عجاف، والقياس: عُجُف نحو حمراء وحُمُر، حملاً له على (سمان) لأنه نقيضه، ومن دأبهم حمْل النظير على النظير والنقيض على النقيض".[147]

ناقش العلماء مسألة الحمل على النقيض في قوله" سبع عجاف"، قال الجوهري: "العجُف، بالتحريك: الهزال والأعجف المهزولُ، وقد عَجِفَ، والأنثى عجْفاء، والجمع عِجاف على غير قياس، لأن (أفْعَلَ وفَعْلاء) لا يجمع على (فِعال)، ولكنهم بنون على سمان. والعرب قد تبني الشيء على ضده، كما قالوا: عذُوَّة بناءِ على صديقه".[148]

وقال الزمخشري مبيناً سبب ذلك: "والسبب في وقوع (عجاف) جمعاً "العجفاء" وأفعل وفعلاء لا يجمعان على (فِعال): حمله على سمان، لأنه نقيضه، ومن دأبهم حمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض.[149]

وقال الرازي: "ليس في كلام العرب (أفْعَل) و (فَعْلاء) جمعاً على (فِعال) غير أعجف وعجاف، وهي شاذة، حملوها على سمان فقالوا: سمان وعجاف، لأنهما نقيضان، ومن دأبهم حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض[150] . وأشار السيوطي إلى ذلك في الاشباه والنظائر[151] , ووصفه أبو السعود بأنه عدول عن القياس، إذا قال عن عجاف: "هي جمع عجفاء والقياس عجف، لأن فعلاء وأفعل لا يجمع على فعال، ولكن عدل به عن القياس حملاً لأحد النقيضين على الآخر.[152]

145() السيوطي، مرجع سابق، الأشباه والنظائر (٤٢٥/١)

146() سورة يوسف:٤٣

147() السمين الحلبي، مرجع سابق (٥٠٢/٦)

148() الجوهري، إسماعيل حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٣٩٩، ١٩٧٩م (١٣٩٩/٣)

149() الزمخشري، مرجع سابق (٢٨٨/٣)

150() الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، المطبعة البهية، مصر (١٤٧/١٧)

151() السيوطي، مرجع سابق، الأشباه والنظائر (١١٨/٢)

152() أبو السعود، مرجع سابق (٢٨٠/٤)

وبين عاشور السر في ذلك: "والقياس في جمع عجفاء عُجف لكنه صيغ هنا بوزن فِعال لأجل المزاوجة لمقارنة وهو "سمان" كما قال الشاعر: هَتَّاكِ أَخْبِيَة وَلاَّجِ أَبْوِبَة
والقياس أبواب لكنه حمله على أخبية".[153]

والذي يظهر في المسألة أن الشبه تمثل في حمل (عجاف) على (سمان) في الآية الكريمة، لأنه لا يمكن أن يقوم مقامها في السياق وذلك لقصة التاثير في السامع على قساوة تلك السنين التي ستستمر عليهم وكأنها تتحول إلى انسان يأكل ما حوله.

المسألة الثانية: حمل لام الأمر (الجازمة) على نقيضها لازم التعليل (الناصبة)

قال تعالى: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ).[154]

قال السمين: " يجوز أن تكون لام كي، وأن تكون لازم الأمر، ومعناه التهديد نحو: (اعملوا ما شئتم).[155] "[156]

لم ينص النحاة على أن الجزم يُحمل على النصب، لكن مجيء لام التعليل في هذا الموضع أقام الشبه فيما بينهم، فقد لا تظهر المسألة بصورة واضحة إلا بعد تتبع أقوال النحاة فيها وإيضاح الستْر في ذلك.

قال المبرد: "واعلم أن ها هنا حروف تنتصب بعدها الأفعال وليست ناصبة، وإنما (أنْ) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أنْ) وهذه الحروف عوض منها، ودالة عليها – ثم أردف قائلا – "و (أنْ) بعد هذه اللام مضمرة، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. فـ(أنْ) بعدها مضمرة، فإذا اضمرت (أنْ) نصبت بها الفعل ودخلت عليهم اللام؛ لأن (أنْ) والفعل اسم واحد، كما أنها والفعل مصدر في المعنى: جئت لأن أكرمك".[157]

وقد نقل أبو حيان في الإرتشاف الخلاف بين النحاة[158] في المسألة حول (لام كي) إذ قال: "وسميت بذلك لأنها للسبب كما أن كي للسبب، وهي عند البصريين حرف جر يجوز أن يأتي بعدها (أنْ) أو (كي)، وأجاز ابن كيسان ذلك، وذهب الكوفيون أن هذه اللام ناصبة

153 ( ) ابن عاشور، مرجع سابق (٢٨٠/١٢).
154() سورة الروم: ٣٤
155() سورة فصلت: ٤٠
156() السمين الحلبي، مرجع سابق (٤٦/٩)
157() المبرد، مرجع سابق، المقتضب (٧/٢)
158() ابن الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٤٦٥/٢)

بنفسها كما قالوا مع لام الجحود، وما ظهر بعدها تبين (أنْ) أو (كي) مؤكد لها. وذهب ثعلب إلى أن هذه اللام تنصب بنفسها لقيامها مقام (أنْ)، وزعم الفراء أن العرب تجعل لام (كي) هي موضع (أنْ)[159] . وقد رجح السيوطي قول البصريين في كون لام التعليل هي لامم الجر في الأصل، إذا قال: "وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير (أنْ) أرجح، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال، فجعلها من عوامل الأسماء أولى، وذلك أن عوامل الأسماء هي الأصول، وعوامل الأفعال فروع.[160]

وقد ناقش النحاة في كتب الإعراب والمفسرون هذه المسألة، قال الزجاج في قوله تعالى: (لِيَكْفُرُوا) معنى فتمتعوا، خطاب بعد الأخبار؛ لأنه لما قال (لِيَكْفُرُوا) كان خبراً عن غائب، فكأن المعنى فتمتعوا أيها الفاعلون لهذا فسوف تعلمون، وليس هذا بأمر لازم أمرهم الله به، وهو أمر على جهة الوعيد والتهديد، وذلك مستعمل في كلام الناس تقول: إن اسمعتني مكروهاً فعلتُ بك وصنعتُ، ثم نقول: أفعَلْ بي كذا وكذا فإنك سترى ما ينزل بك، فليس إذا لم يسمعك كان عاصياً لك، فهذا دليل أنه ليس بأمر لازم[161] . وقد رجح النحاس وجه التعليل فيها إذ قال في الاية: لام كي، وقيل لام أمر فيه معنى التهديد، كما قال عزوجل: (فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ)[162] , وتابعه العكبري في القول بأنها لام التعليل[163] ، وقال عنها محمود الدرويش: "لام الوعيد وهي تشبه لام الامر وتقوم مقامها".[164]

وقد رجح المفسرون أنها لام التعليل، فقد أشار الطبري: (لِيَكْفُرُوا) بمعنى: كي يكفروا[165] ، وأيد ذلك ابن عطية والزمخشري "واللام لام كي، وقالت فرقة الأمر على جهة الوعيد والتهديد"[166]، وعدّها أبو حيان من المجاز: "واللام في (لِيَكْفُرُوا) مجاز مثلها في (يَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)[168] [167]

159() أبو حيان، مرجع سابق، ارتشاف الضرب (١٩٥٩/٥)

160() السيوطي، مرجع سابق، الأشباه والنظائر (٩٨/٢)

161() الزجاج، مرجع سابق (١٨٦/٤، ١٨٧)

162() سورة الكهف: ٢٩

163() العكبري، مرجع سابق، التبيان في اعراب القرآن (١٠٤٠/٢)

164() الدرويش، محي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م (٤٦٣/٧)

165() الطبري، مرجع سابق (٤٩٩/١٨)

166() ابن عطية، مرجع سابق (٣٣٧/٤)، وينظر الكشاف (٢٢٢/٣)

167() سورة القصص: ٨

وقال ابن عاشور موضحا: "واللام في قوله (لِيَكْفُرُوا) لام التعليل وهي مستعارة لمعنى التسبب الذي حقه أن يفاد بالفاء، لأنهم لما أشركوا لم يريدوا بشركهم أن يجعلوه علة للكفر بالنعمة، ولكنهم أشركوا محبة للشرك فكان الشرك مفضياً إلى كفرهم نعمة الله خشية الإفضاء والتسبب بالعلة الغائبة على نحو قوله تعالى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا).[169]

والذي يُرجح فيه أن اللام هنا هي لام التعليل إذ قالت بها جمهور النحاة وهي لام الجر في الأصل، وليست لام الأمر، وإنما هي المشبهة بالأمر على جهة الوعيد والتهديد، فكأنما أن الجر أصل في الأسماء، فالجزم أصل الأفعال، فحُمل على الجزم على الجر الذي أول بالنصب وهو حمل على النقيض، لأن عوامل الأسماء هي الأصول وعوامل الأفعال فرع لها، فلذلك كانت لام التعليل هي الأصل في المسألة فحملت عليها لام الأمر.

الخاتمة

بعد دراسة للعلاقة بين قياس الشبه وأساليب التأويل النحوي خرج البحث بالنتائج الآتية:

١- تُعد أساليب التأويل فرع لقياس الشبه؛ لأن القياس هو الأصل الثاني من الأصول النحوية، وهو قائم على مبدأ الأصل والفرع، وما تضمنته أساليب التأويل ما هو إلا فكر نحوي سيق على فكرة القياس.

٢-تفوق الفعل اللازم على الفعل المتعدي في المسائل التي عرضها البحث .

٣-انحصرت أساليب التأويل في البحث على الحمل على النظير والحمل النقيض ؛ لأنهم الأنسب لفكرة قياس الشبه من حيث المبدأ الذي ينطلق منه .

٣-بين البحث الدور المؤثر لقياس الشبه وأساليب التأويل في النحو العربي ؛ إذ هما بمثابة مرآة لتحديد أصل القاعدة النحوية وما يتفرع منها , فليس كل وجه يذكر يعد أصلا للقاعدة .

٤-غلبت على السمين النزعة الفكرية في منهجه الذي سار عليه، فقد اعتمد على المنهج المعياري في تحليل المسألة النحوية ؛ إذ يعمد إلى الانتقال من الوصف إلى التعليل والتأويل والنظر العميق فيه ؛ حتى ينتج حكما يبني عليه، وهذا ما أثبت شخصيته في كتابه .

٤-مال إلى المذهب البصري في أكثر مسائله.

٥-أظهر البحث استعمال أساليب التأويل النحوي كالحمل على النظير , والحمل على النقيض ؛ وذلك لتيسير القاعدة النحوية ؛ وفقا لما يقتضيه المقام .

168() أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط (٥٧٩/٤)

169() ابن عاشور، مرجع سابق (٩٨/٢٠)

وأسأل الله سبحانه أن يكون البحث قد أدى مراده وبالله التوفيق .

المصادر والمراجع

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م.
- ابن فارس، مُجَملُ اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.
- أبو المكارم، علي، ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م، أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الشهير ١٤١٣-١٩٩٣م تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الجواد والدكتور أحمد النجولي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، ١٤١٨- ١٩٩٨م، المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (١٤٢٧- ٢٠٠٦م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزوة عفاية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م
- الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، المطبعة البهية، مصر.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى ١٤٠١-١٩٨١م، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي
ط٢, المملكة العربية السعودية، جدة، دار الشروق
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف , ١٤٠٦ه، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) , ١٤٠٥ه-١٩٨٤, الأشباه والنظائر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، الاقتراح في علم أصول النحو , ١٩٧٦م، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين -١٤١٩-١٩٩٨م، التبيان في إعراب القرآن.
- الفهداوي، فلاح إبراهيم حمل النظير على النظير عند النحويين بين النظرية والواقع اللغوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد ٨٨، ٢٠١٦.
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (أول باب اللام فصل الهمزة)، دار الكتب المصرية، ١٣٥٢هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد, ١٤٢٧-٢٠٠٦م، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، ط١,مؤسسة الرسالة.
- القيسي، مكي بن أبي طالب،١٤٢٤، ٢٠٠٣م، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط١ دمشق، دار البشائر للطباعة والنشر.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى بن الحسن، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، طه، ١٩٩٨م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد, ١٤١٥-١٩٩٤م المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة.
- حسن، عباس النحو الوافي ١٤٢٥ - ٢٠٠٤م، ط١ , آونددانش للنشر.
- عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة

-عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م [5]- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة من تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م
- ابن الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.
-ابن المؤدب، محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وآخرون، دار سركين للنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.
-ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
-ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١٤٢٢- ٢٠٠١م.
-ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن جمال بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م (٢٠٧/١).
-أبو السعود، محمد محمد العمادي، تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
-الأستراباذي رضي الدين , ٢٠٠٨م شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قار يونس.
- الإشبيلي، ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١, ١٩٨٠م.
- ابن السراج، الأصول في النحو، – تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، جـ٤ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م
-الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: فادي المغربي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠١٠م.
-الرماني، علي بن عيسى، رسالة منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، عمان.
-الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
-الزركشي، محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعرفة، بيروت
-الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق، عادل عبدالموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨، ١٩٩٨م.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للنشر.
-الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق د/عماد الدين آل الدرويش، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م
-القرطبي، محمد أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
-النحاس، أحمد بن محمد إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، دار المعرفة، ط٢.
-سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣ , ١٤٠٣, ١٩٨٣م.